



2014

ندوة الأونكتاد العامة

١٨-١٩ حزيران/يونيه 2014
قصر الأمم، جنيف

نحو نظام اقتصادي عالمي أفضل تحقيقاً للمساواة والتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وفي عام ١٩٦٤، حدّدت الدول الأعضاء المشاركة في مؤتمر الأونكتاد الأول مجموعة من التحديات والمخاطر التي تواجه السلام والتنمية، والتي ما زالت ذات شأن إلى اليوم. ومع المناقشة العالمية الشاملة الدائرة في المجتمع الدولي بشأن ملامح خطة التنمية العالمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥، تتيح ندوة الأونكتاد العامة الخامسة هذا العام فرصة فريدة من نوعها لمناقشة هذه التحديات في السياق الحالي، قبل انطلاق المفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

لقد عقد مؤسسو الأونكتاد العزم على «السعي إلى وضع نظام أفضل وأكثر فعالية للتعاون الاقتصادي الدولي، [يمكن] فيه أن يُلغى تقسيم العالم إلى مناطق فقر ووفرة، وأن يحقق الجميع الرخاء.» واعترفوا بوجود «ارتباط وثيق بين السلام والرخاء العالميين»، وأدركوا في هذا الصدد «مخاطر الهوة المتسعة بين المستويات المعيشية للشعوب»، وأشاروا إلى أنه «في حالة استمرت أنماط الامتياز والثراء الفاحش والفقر المدقع وانعدام العدالة الاجتماعية، سنكون قد خسرن هدف التنمية». وفي المناقشات الحالية لأصحاب المصلحة المتعددين لما بعد عام ٢٠١٥، تبرز معالجة أوجه عدم المساواة المتنامية بين البلدان وداخلها كأولوية قصوى، بما في ذلك الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية الهيكلية والنظمية. ولا يزال هذا الإحساس بالحاجة للقضية متقدماً اليوم كما كان قبل ٥٠ عاماً عندما كان مؤسسو الأونكتاد «مصممين على بذل أقصى ما في وسعهم للتأسيس لنظام اقتصادي عالمي أفضل».*

وستنظر الندوة العامة في سبل التصدي لهذه التحديات والمساهمة في المناقشات المتواصلة في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعن طريق مزيج من الجلسات العامة رفيعة المستوى والجلسات المصغرة المعمّقة التي ينظمها الأونكتاد والمجتمع المدني وأصحاب مصلحة آخرون، ستتيح الندوة فرصة لتبادل الآراء بشأن الدور المتوخى للأونكتاد فيما يتعلق بهذه القضايا في تنفيذ خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥.

المواضيع

١- اليوم الأول: أبعاد الاقتصاد الكلي للمساواة

٢- اليوم الثاني: من الممارسات السياساتية الفضلى إلى التحوّل العالمي

١- أبعاد الاقتصاد الكلي للمساواة

سلّطت ندوة الأونكتاد العامة الأولى في عام ٢٠٠٩ الضوء على ما ترتب على تنامي أوجه عدم المساواة من آثار على الاقتصاد الكلي، كعامل ساهم في تراكم الاختلالات العالمية وانفجار الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. فتنامي أوجه عدم المساواة بين البلدان ودخلها يؤدي إلى عدم كفاية الطلب الإجمالي وازدياد الاعتماد على نمط استهلاكي غير مستدام قائم على الاستدانة. وفي الوقت نفسه، أدت دورات الانتعاش والكساد التي ابتلي بها الاقتصاد العالمي في العقود القليلة الماضية والتدابير غير المتناسقة لمواجهة الركود التي اتّخذت للتصدّي للاختلالات العالمية، إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والبطالة الجماعية والاحتجاجات العامة على الجور حول العالم. وسيبحث هذا الجزء من الندوة في هذه الجوانب وغيرها من جوانب عدم المساواة المرتبطة بالتجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا. وسيسعى أيضاً إلى تحديد الإصلاحات النُظمية والهيكلية المطلوبة لقلب الأُمط الحالية والتحوّل إلى أشكال أكثر استدامة وإنصافاً للتنمية الاقتصادية حول العالم.

٢- من الممارسات السياسية الفضلى إلى التحوّل العالمي

تكثر في بلدان ومناطق العالم المختلفة الممارسات السياسية والاستراتيجيات الإنمائية الناجحة التي يمكن استنساخها في مواقع أخرى وتعميمها. ومن بين هذه الممارسات سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية التي تهدف إلى تحقيق أشكال نمو كثيفة العمالة، وبرامج اجتماعية قائمة على إعادة توزيع الثروة، وتغيرات في علاقات الملكية (مثلاً عن طريق الإصلاح الزراعي أو توسيع التعاونيات)، والشراكات المصممة بعناية بين القطاعين العام والخاص، والأشكال المبتكرة للتعاون المالي والنقدي الإقليمي. فهل يمكن للشراكات السياسية بين أصحاب المصلحة المختلفين أن تساعد في استنساخ وتعميم الممارسات الفضلى هذه في الفترة التي تسبق عام ٢٠١٥ وما بعده؟ وهل توجد قيود غير مبررة مفروضة على فضاء السياسة العامة المطلوب توفره لتمكين البلدان والمناطق من تنفيذ هذه التدابير؟ وإلى أي مدى يمكن للمبادرات الوطنية والإقليمية أن تؤدي إلى تحوّل عالمي ذي مغزى في غياب تغيرات محورها التنمية في قواعد التجارة والتمويل العالميين؟

وستُفتتح ندوة هذا العام بحوار جنيف الثالث، وهو جزء من سلسلة من الأنشطة التي يناقش خلالها خبراء من مجتمع التجارة في جنيف وجهات معنية أخرى بشأن القضايا الاقتصادية العالمية، بما في ذلك خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

نبذة عن ندوة الأونكتاد العامة

تُنظّم ندوة الأونكتاد العامة بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية وشركاء آخرين. والندوة هي نشاط التوعية السنوي الذي يعقده الأونكتاد، حيث يجتمع أصحاب المصلحة من مسؤولين حكوميين وممثلين عن المجتمع المدني وأكاديميين وممثلين عن القطاع الخاص من أجل إجراء حوار مفتوح وتفاعلي بشأن القضايا العالمية الرئيسية التي تؤثر في التنمية. وتشجّع الندوة على المشاركة الواسعة وتركز على التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، متيحة بذلك فرصة فريدة من نوعها لتبادل أفضل الممارسات، وإشراك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي في حوار بناء بشأن السياسة العامة.

والمشاركة في الندوة مفتوحة للممثلين عن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال والنقابات العمالية والبرلمانيين والأكاديميين والمنظمات الدولية الأخرى.

وستكون الترجمة الفورية إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة (العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية والروسية) متاحة أثناء الجلسات العامة، ولكن ليس في الجلسات المصغّرة.

النتائج

اختير موعد ندوة هذا العام لتتزامن مع سلسلة أنشطة تمتد أسبوعاً (١٦-٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤) لإحياء الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأونكتاد. وكما في السابق، ستُحال النتائج التي تسفر عنها الندوة إلى مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، ومنه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويمكن أن يُستردّش بما ينبثق عن الندوة من استنتاجات في تنفيذ عمليات موازية، بما فيها المفاوضات والشبكة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.